

واقع وممكنات الدرس الفلسفي في السودان

د. بكري خليل (*)

يثير واقع الدرس الفلسفي في السودان أموراً كثيرة على طريق تحديد موضع الفلسفة في المشهد الثقافي والعلمي واستنباط بعض النتائج المترتبة عن تلمس واقعها الحالي املأ في فتح حوار جدي يمكنه الإفادة من العناصر الواردة لاحقاً بحثاً عن دور الفكر الفلسفي في أوضاع السودان.

فالتعرض لهذه القضية لم يعد من المندوبات وإنما أصبح من الضرورات للتنبيه لأهمية وضع الحراك المعرفي في مقدمة همومنا الوطنية، ذلك أن إخراج الفلسفة من عزلتها النسبية في السودان لا يعد مطلباً أكاديمياً أو رغبة وقتية في إبداء الاهتمام وتأدية دور طوعي يرتد على نفسه بلا طائل.^(١)

وعلى الرغم من مصاعب الارتفاع بالأوضاع الثقافية في السودان بالشكل المطلوب، فإن الرهان على إيجاد منافذ التفكير الفلسفي يصبح في عداد مخارج تجاوز المراحة والجمود وكل أشكال الأوهام الماضوية والتصورات العاجزة التي تجسد انسداد أفق النظر إلى الأمام.

لقد عرف السودان أنماطاً من المعارف والمعتقدات التقليدية التي والتها تعبيرات واسعة راكمت طبقات سميكة من الولاءات الفكرية والاجتماعية، والتي انضافت إليها انساق من الأيديولوجيات الحديثة التي لم تخرج في مساراتها عن منوال سابقاتها كثيراً.

فنزول تلك الأنماط المتأخرة إلى الحلبة لم يؤدي إلى نهوض معرفي أو إنجاز ثقافي نوعي، إن لم نقل أن العديد منها قد ساهم في قدر من إعادة إنتاج الوعي التقليدي أو مجارة الولاءات ما قبل الوطنية وتغذية مجالاتها ودوائرها المتنفذة.

(*) جامعة النيلين - الخرطوم.

(١) د. بكري خليل، واقع العلوم الإنسانية و الدرس الفلسفي في السودان، جريدة الصحافة (الملف الثقافي)،

العدد ٥٨٩٩، الخرطوم، ١٥/١٢/٢٠٠٩، ص ٧.

وفي محاولة الانفكاك من قيود الحالة الفكرية الموصوفة التي هي جانب أساسي من جوانب التخلف التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي، يأتي الدور المتميز للفلسفة بحكم أنها وثيقة الصلة بقطبنا الاستنارة وشبه النهج النظراني مشكلات التأخر التاريخي والاستسلام للأمر الواقع وتراجعات التجربة الوطنية المعاصرة في الجوانب التي أتينا على ذكرها.^(١)

وهكذا فإن تقويض حاجز الانكفاء والسلبية التي لازمت النخب السودانية ثقافياً وفكرياً بعد انحسار مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار، يزيد من أهمية إعادة طرح مسألة الدرس الفلسفي من جديد خاصة من زاوية تأسيسه على ركائز ثابتة وتوطينه الفعلي كأحد ركائز الدفع التحديثي.

أولاً: تأملات في جدوى توطين الدرس الفلسفي

ظل الدرس الفلسفي على مدار التاريخ عرضة لمؤثرات ثقافية واجتماعية وسياسية كبرى وذلك ما يعكسه اغلاق المدارس الفلسفية العتيقة في العالم القديم على يد جستنيان في القرن السادس الميلادي أو الثقلبات التي عرفتها فروع المعرفة الفلسفية في جامعات الغرب الكبرى بعد القرن الثالث عشر بحسب توازنات القوى والصراعات بين الكنيسة وهذه الجامعات.^(٢)

أما العالم الإسلامي فقد شهد بدوره تراجع العلوم العقلية، بل حتى الاجتهاد والتجديد في العلوم الثقيلة إذ بلغ الذروة فيما يسمى بقفل باب الاجتهاد بامتداداته المعروفة وقد نالت الفلسفة ما نالت لدرجة (أن الإنسان كان لا يجسر أن ينطق باسم المنطق ويسميه المفضل حتى ولو كان وزيراً).^(٣)

وظللت تلك الحالة التي نشرت جناحها على العالمين العربي والإسلامي كافة المعارف فلم

(١) راجع: عبدالعزيز حسين الصاوي، في الفكر السياسي، ديمقراطية بلا استنارة، ط ١، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، ٢٠١٠، ص ٣١٠-٣١٩.

(٢) راجع: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط (الباب الثالث) دار القلم، بيروت، د.ت. ص ١١٩-١٢٥.

(٣) نقلًا عن حاجي خليفة كشف الظنون، في: د. حسن الفاتح قريب الله، الصراع الفكري حول الفلسفة، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٤٦.

تتل الفلسفة حظها لقرون طويلة خلت قبل قيام نظام التعليم الحديث، إذ اقتصر التعليم الديني على علوم القرآن والفقه والنحو والتوحيد وقليل من الحساب والمنطق.^(١)

فإذا أخذنا هذه الخلفية بنظر الاعتبار يصبح غياب الفلسفة في مؤسسات التعليم العام السودانية وتواضع وجودها في مجال التعليم العالي جزءاً من حصار تاريخي مضروب على الدرس الفلسفي.

ففي ظل تلك الوضعية الاستيعادية انقطع الاتصال بالفلسفة التي أحيطت بهالة من الأطياف السلبية والمفاهيم المغلوطة التي لا تجد لها مثيلاً إزاء مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية المستحدثة التي خرجت من معطف الفلسفة دون أن ترث ما ورثته الممارسة الفلسفية من ممانعات.

لذا فإن الخوض في أمر التحاق الفلسفة بالعلوم المشار إليها واكتسابها فرص الحضور المتكافئ معها، يعبر على أقل تقدير عن الرغبة في رفع يد الأقصاء عن الفلسفة وتمكينها على أداء مهماتها التكوينية.

وعلى أهمية البحث فيما وراء الفلسفة (الميتافيلوسوفي)^(٢) Metaphilosophy في بيان طبيعة موضوعات الدرس الفلسفي، وكذلك تقويم المقررات والتخصصات وقضايا التطور الأكاديمي والبحث العلمي وفحص العملية التعليمية الفلسفية، فإن توطين الدرس الفلسفي هو البداية المناسبة لانطلاق الممارسة الفلسفية وأساليبها التي تؤهلها لفهم مشكلات الواقع وقضايا العصر.

وإذا كان من المفهوم أن السودان ما يزال يحتل مركزاً متأخراً في التنمية البشرية عالمياً والمركز المئة والتسع وستون من المئة والثلاث والثمانين دولة في العالم، والمركز العشرين عربياً (من اثنين وعشرين قطراً عربياً)، فإن من لوازم تصحيح هذه الحالة تحقيق المزيد من النمو الثقافي والعلمي وطنياً. وعدم ترك التوسع والانتشار التعليمي للصدف والارتجال وقوة الدفع الذاتي كما يؤشر في مجال التدريس والعملية التعليمية.^(٣)

(١) للمزيد: د. يوسف فضل حسن، مقدمة الطبعة الأولى في: محمد النور بن ضيف الله، كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، ط ٤، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٩٤، ص ٤-٥.

(٢) ما وراء الفلسفة: ويسمى أحيانا فلسفة الفلسفة، ويبحث عن ماهية الفلسفة وطبيعة أهدافها وحدودها ومناهجها وما ينبغي أن تكون عليه. راجع www.iep.utm.edu/con-meta.

(٣) تقرير ندوة مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وهران - الجزائر، مارس ٢٠١٢، وكذا الملف =

فوطنين الدرس الفلسفي لا يعد عملاً من قبيل سد الشواغر والفراغات، أو مجرد تمدد أفقي لانتقال المعرفة إلى شرائح اجتماعية متنوعة، وإنما هو علامة جوهرية لديمقراطية التعليم تحمل دلالات التحول الكيفي لوعي تلك الشرائح وقدراتها الحضارية وعطائها الفكري ومشاركاتها في الإنتاج والحياة العامة.

و يبقى من وراء الدرس الفلسفي، المدى الأبعد والعمق التنويري للجماعة الوطنية، إذ أن انفتاح البيئة السودانية على الفلسفة إنما يبعث أجواء صحية لتداول الأفكار وحوار الرؤى، ومن ثم انبثاق القواسم المشتركة لحيوية الإغناء والتوليد على كافة الأصعدة لاسيما السياسة والأيدولوجية.

فثمة حاجة في السودان إلى تشغيل قانون التلاحم المنهجي بمنظور الفهم المتبادل لانضاج التفكير النقدي والإقرار بالتعددية والاعتراف بالاختلاف وبدور الآخر مما يثري التنوع ويرسخ مجتمعاً مدنياً - حقيقياً - يتخطى العصبية المذهبية والطائفية والجهوية والأثنية والإرهاب الفكري والنظرة الدونية للمرأة لتوحيد التوجه الجمعي نحو الحداثة والتجدد.

ثانياً، واقع الدرس الفلسفي في السودان

مهما يكن، فإن واقع الدرس الفلسفي في السودان يرتبط بمسألتى الانتشار من الناحية التخصصية وبالتأثير والنفاذ في المحيط الثقافي والوعي الاجتماعي.

فلو اعتبارنا كما ورد في «أولاً» أن الانتشار هو أحد أهم مقدمات الثاني وهو التأثير والنفاذ، فإن عرض الأوضاع الفعلية للدرس الفلسفي سيكشف المساحة التي تشغلها الفلسفة في السودان.^(١)

فمن الناحية التاريخية لم يعرف التعليم النظامي قبل الجامعي تدريس الفلسفة إلا بعد أن وضع ركاكزه بفترة ليست قصيرة.

=الإحصائي للتنمية البشرية في البلدان العربية، إعداد مارلين نصر وكابي لحود على التوالي، في: مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠١٢/٥، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢١٤-٢٢٢ و٢٤٥.

(١) انظر: د. بكرى خليل، ضرورة تعميق الدرس الفلسفي في السودان، حوار، جريدة الصحافة السودانية، العدد ٥٢٩٠، ١١/٣/٢٠٠٨، ص ٩.

فعلى مستوى المدارس الثانوية، نالت المدارس الثانوية المصرية قصب السبق في تدريس الفلسفة منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين في إطار البعثة التعليمية المصرية التي فتحت مدارسها في العديد من مدن السودان، وعملت على تطبيق المنهج المصري لدروس الفلسفة في القسم الثانوي الأدبي.

أما المدارس الثانوية السودانية فلم تدخل الفلسفة في مقراراتها حتى الآن على الرغم من المحاولة التي تمت عام ١٩٧١م لوضع مادة الفلسفة وتدريسها تجريبياً واعداد المعلمين لهذا الغرض. غير أن هذه المحاولة اليتيمة قد انتهت سريعاً بعد تغيير وزير التربية والتعليم د. محي الدين صابر (*) عام ١٩٧٢م الذي كان صاحب تلك المبادرة.^(١)

ويبدو أن عدم تدريس الفلسفة في المدارس الثانوية في السودان يناظر غياب تعليم الفلسفة في ثانويات مختلف المستعمرات البريطانية السابقة ومنها السودان على عكس ما نجده في المستعمرات الفرنسية السابقة التي اتبعت نظام الدولة الاستعمارية في المناهج وفي لغة التعليم فأدخلت تدريس الفلسفة في مدارسها الثانوية.^(٢)

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الحالة على المرحلة الجامعية بشكل ما أو بآخر ذلك أن توجهات السياسة التعليمية الاستعمارية في السودان قد هدفت إلى تغذية جهاز الدولة بصغار الإداريين والموظفين الوطنيين قد حالت دون بلوغ جرعات التعليم حداً مساعداً لاختمار الوعي الوطني والاجتماعي بإشاعة المعارف الفلسفية ومناهجها.

ومما لاشك فيه فإن خلو التعليم الثانوي من الدرس الفلسفي يؤثر على الاستعداد النفسي والذهني للتوجه نحو الفلسفة في المرحلة الجامعية وعلى امتلاك الطلاب أساساً صالحاً لتكوينهم الفلسفي الابتدائي الذي يسهل عملية تطورهم العلمي فضلاً عن ذلك فإن توجيههم نحو التخصص في المرحلة الجامعية يكون خياراً أكثر قرباً من الرغبة الحقيقية والطوعية في حالة تلقيهم المبكر للموضوعات الفلسفية.

وبالنتيجة فإن مادة الفلسفة تصبح في واقع الأمر من التخصصات الإنسانية المعبوذة

(*) محي الدين صابر محمددين (١٩١٩-٢٠٠٣) وزير التربية والتعليم سوداني سابق (١٩٦٩-١٩٧٢) وأول مدير للونسكو العربية، عالم انثروبولوجي وشاعر ألف العديد من الكتب في الثقافة والاجتماع.

(١) د. مراد وهبة، أنا ومحى الدين صابر والسودان، جريدة الأحداث السودانية، العدد (٥٥٥)، ١٢/٥/٢٠٠٩.

(2) Unesco, Teaching and Research in Philosophy: Africa, France, 1984, P.P 185-244.

التي يدرسها الطلاب لأول مرة بكل ما يعنيه عدم الاعتياد من تبعات بذل الجهد والوقت في شرح وعرض المقدمات والمداخل والمفاهيم الفلسفية الأولية التي كان يمكن اختصارها لصالح الساعات التدريسية والمزيد من المدخلات الإضافية.

وقد جرى في العديد من الدول التي لم تكن تدرج الفلسفة في مقررات المدارس الثانوية إلى ربط الفلسفة بما عرف بمادة المعلومات العامة General paper في امتحانات الشهادة الثانوية المؤهلة للجامعات واعتبار النجاح في تلك المادة شرطاً إلزامياً للقبول في المستوى الجامعي كما في غانا، تقديراً للدواعي الأكاديمية والثقافية التي ألمحنا إليها، وتشجيع الطلاب على الإقبال على الفلسفة ووضعها في دائرة اهتمامهم وتوسيع مداركهم.^(١)

أما الدرس الفلسفي في الجامعات السودانية فقد تأخر كثيراً (على الرغم من محدوديته) عن قيام تلك الجامعات في أغلب الأحوال.

ونجد في هذا الشأن ثلاثة أنماط رئيسية يتوزع عليها الدرس الفلسفي:

١- أقسام الفلسفة:

وهي القائمة كأقسام مستقلة في ثلاث جامعات متروبولية (الخرطوم، والنيلين، وبحري)، أما الجامعات خارج العاصمة فلا يوجد في أي منها أقسام للفلسفة وتتفاوت التبعية الإدارية والمقررات بين هذه الأقسام على نحو الآتي:

أ- قسم الفلسفة بجامعة الخرطوم:

ويتبع إلى كلية الآداب في هذه الجامعة والتي يرجع تاسيسها إلى عام ١٩٠٣ ضمن كلية غردون التذكارية التي أنشئت عام ١٩٠٢. ويمتد تاريخ هذه الكلية إلى قسم تدريب المعلمين (الذي كان يعلم اللغة العربية والشريعة) والذي رفع إلى مدرسة الآداب عام ١٩٤٥ ثم إلى كلية الآداب عام ١٩٥١. ومن البداية تم تدريس الفلسفة في مدرسة الآداب، ثم في الكلية على يد أستاذة أجنبية وجرت الاستعانة بأساتذة من كليات أخرى حتى تم استكمال التدريس من الوطنيين لاحقاً. وكان قسم الفلسفة قد استحدث بناء على تقرير عن تطوير الكلية الجامعية رفع لمجلسها عام ١٩٥٥ والذي اقترح رفع مستوى الدراسة في كل من كلية الآداب والعلوم

(1) Ibid. , P.P. 217-218.

وتقرر أن تكون هناك أولوية في التطور الأكاديمي للجامعة المزمعة لتخصصات الهندسة والفلسفة وعلم الأجناس. وعلى أثره قرر ذلك المجلس أن تكون الأفضلية للهندسة والفلسفة والعلوم السياسية فجرى تأسيس قسم الفلسفة عام ١٩٥٦ كقسم قائم بذاته.^(١) وينضوي حالياً قسم الفلسفة في فرع العلوم الإنسانية بكلية الآداب.

ودرج المنهاج الأكاديمي على تدريس تاريخ الفلسفة، وفروعها العامة الرئيسية^(٢)، وجرى في السنوات الأخيرة إضافة بعض فروع النظم الفلسفية Philosophies of Discipline مثل فلسفة التربية والقانون.

ب- قسم الفلسفة بجامعة النيلين:

وهو أحد أقسام كلية الآداب في الجامعة أعلاه والذي يرجع تاريخها إلى أكتوبر ١٩٥٥ إذ نشأت باسم جامعة القاهرة - فرع الخرطوم. وقد جرى افتتاح كلية الآداب في التاريخ المذكور بأربعة أقسام هي اللغة العربية والفلسفة والتاريخ والجغرافيا. ويجدر التنويه بأن ارتباط الجامعة حتى عام ١٩٩٣ كان بجامعة القاهرة الأم، وظلت مفردات قسم الفلسفة على صلة بنظيرتها في جامعة القاهرة، وتولى التدريس أساتذة مصريون وبعض السودانيون إلى أن تم سودنتها تحت اسم جامعة النيلين.

وتمتاز مقررات هذا القسم بالمواكبة وتغطية مجالات الفلسفة العامة والفلسفات الموضوعية المتخصصة Philosophies of Subject فضلاً عن تاريخ الفلسفة والفكر الإسلامي والعربي المعاصر. ويعد القسم المذكور قسماً فلسفياً متكاملًا من حيث سنوات التدريس وتلقي التخصصات وتجديد مفردات المقررات.

ج- قسم الفلسفة بجامعة بحري:

يرتبط قسم الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة بحري. وقد تأسس القسم

(١) راجع: محمد عمر بشير تطور التعليم في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦، ط ٢، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار

الجيل بيروت - مكتبة خليفة عطية الخرطوم، ١٩٨٣، ص ٣٤٠-٣٤١.

(٢) وتشمل مجالات بحث مستقل ضمن الفلسفة وهي فلسفة العلم، والرياضيات، والنفس، والقانون وعلم الأحياء، والتربية. للمزيد انظر:

المذكور عام ٢٠٠١ كجزء من الأقسام العلمية بجامعة جوبا التي تأسست عام ١٩٧٧ واتخذت مدينة جوبا مقراً لها ثم انتقلت إلى الخرطوم بعد الاضطرابات التي شهدتها الإقليم الجنوبي بعد عام ١٩٨٣.

وبعد انفصال جنوب السودان، أنشئت جامعة بحري عام ٢٠١١ التي استمرت في العاصمة السودانية.

وتضم مفردات المنهج الدراسي في قسم الفلسفة بجامعة بحري كل من تاريخ الفلسفة (اليونانية والحديثة والمعاصرة) إلى جانب الأخلاق والجمال، والفلسفة الإسلامية والتصوف وعلم الكلام والمنطق.

وعلى الرغم من حداثة قسم الفلسفة نسبياً، فإنه يسعى إلى تطوير مفرداته وإضافة بعض الفلسفات المتخصصة.

٢- النمط الانتقائي:

وهو نمط قائم على اختيار بعض فروع الدرس الفلسفي تبعاً لتعلقه بالاتجاه العام واللون الأكاديمي لمؤسسة تعليمية ما كما في جامعتي أم درمان الإسلامية، والأحفاد للبنات وواقع الدرس الفلسفي في جامعة أم درمان الإسلامية مثال على هذا النمط.

وتدرس المواد الفلسفية في قسم العقيدة المتفرع عن كلية أصول الدين في جامعة أم درمان الإسلامية التي افتتحت عام ١٩٦٨ وتعود جذورها إلى معهد أم درمان العلمي الذي تأسس عام ١٩١٢ تواصلاً مع جهود لجنة العلماء الذي قامت عام ١٩٠١ وظلت تميز الطلاب في علوم الدين واللغة العربية حتى إنشاء المعهد.^(١)

و يجري تدريس المنطق وعلم الكلام والفلسفة الإسلامية في هذا القسم ولا يتم تدريس فروع الفلسفة الأخرى في هذا القسم.

أما في جامعة الأحفاد للبنات، فيتم تدريس النظم والمذاهب الفلسفية: الفلسفة السياسية، والتجريبية والنفعية، والبراجماتية والوجودية وبعض الاتجاهات الحديثة والمعاصرة، في مدرسة علم النفس ورياض الأطفال School of Psychology and Pre-school Education وتلقى

(١) المرجع السابق.

الطالبات مادة الفلسفة في الصف الأول فقط كمادة مساعدة لهن في مجال علم النفس وللإفادة منها في التعرف على المعالمر المشتركة بين المعارف الفلسفية والنفسية، الأمر الذي يعد خطوة متميزة في الإطار التفاعلي النظري مع الدرس الفلسفي في هذه الجامعة الوحيدة الخاصة بالبنات في السودان. وهي مؤسسة أهلية نشأت عن سلسلة مراحل لتعليم البنات منذ ١٩٠٧ حتى وصلت مرحلة تأسيس كلية الأحفاد الجامعية ١٩٦٦ ثم أصبحت عام ١٩٩٥ جامعة الأحفاد للبنات.^(١)

٢- متطلبات التخصص:

ويتعلق الدرس الفلسفي في هذا النمط بمتطلبات علمية مباشرة وذات صلة بالتخصصات فلسفياً كتدريس فلسفة التربية في برامج البكالوريوس والماجستير في بعض كليات التربية مثل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (تأسست عام ١٩٥٠)، وجامعة النيلين وسواهما، بحيث أصبحت فلسفة التربية أوسع دائرة في مجال التعليم من أي فرع فلسفي آخر وشملت الجامعات الجديدة داخل وخارج العاصمة (جامعة الزعيم الأزهري وجامعات شندي ووادي النيل على سبيل المثال).

وفي مسار مماثل تأخذ مادة «مناهج البحث» طريقها للتخصصات المختلفة في مجال العلم الطبيعي والعلم الإنساني والاجتماعي لدواعي نظرية وأكاديمية معاً خاصة لأهميته في دائرة البحث العلمي، وفي هذا إقرار بأهمية علوم الفلسفة على الرغم من المنظور الإجرائي الذي يتجاهل أو لا ينتبه ويغفل المضمون الاستمولوجي لهذه المادة وارتباطها بأساسها الفلسفي، وكأنها أصبحت في حالها حال المنطق قديماً والذي خصه «الغزالي» في الماضي بجواز مرور «إذ ليس فيه ما ينبغي أن ينكر»^(٢)، لذا فقد عدّه «قسم لا يجب إنكاره أصلاً فلنصله»^(٣) ويقصد بذلك فصله عن الفلسفة.

وأياً تكن صيغ عزل الدرس الفلسفي في زماننا والتي سوف تأتي على بعض مبرراتها، فإن تلك الحصة المتواضعة لمواطن الدرس الفلسفي في الجامعات السودانية ترينا قصة ضيزى.

(١) للمزيد انظر موقع جامعة أم درمان الإسلامية: www.oiu.edu.sd.

(٢) راجع موقع جامعة الأحفاد للبنات: www.ahfad.net.

(٣) أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال، سلسلة الثقافة الإسلامية (٢٦) مطبعة نور الأمل، القاهرة ١٣٨٠هـ.

فبعد التوسع الملحوظ في التعليم الجامعي الذي سمي بثورة التعليم العالي عام ١٩٩٠ وصلت الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية إلى ثلاث وأربعين جامعة^(١)، فيما لا تجد فيها الفلسفة إلا ثلاث جامعات بنسبة تبلغ ٧٪ من مجموع الجامعات السودانية. والملفت أن هذه النسبة تدلنا على تراجع كبير، إذ كانت هذه النسبة ٥٠٪ من الجامعات التي كانت قبل استحداث الجامعات الجديدة (جامعتان من أربع جامعات) في ظل ثورة التعليم العالي التي نوهنا إليها. ويعني ذلك أن تلك الثورة قد طرحت واقعاً غير مسبوق في إهمال فرع أكاديمي تتنامى أهميته الثقافية والحضارية على كل المستويات.

ثالثاً: بانوراما الفلسفة والممانعات السائدة

نقصد بالممانعات السائدة أمام الفلسفة، تلك المفاهيم الشائعة والعوائق التي يواجهها المشتغلون في الفلسفة من آراء سلبية عن الفلسفة وجدواها واعتبارها نوعاً من أنواع التباعد عن الواقع، والتزيد في القول والتفكير الذي لا طائل من ورائه حتى يكاد الانطباع يطغى على كل ما يتعلق بالفلسفة من حقائق.

ويبدو أن تلك التصورات العامة تغطي بشيوعها كافة المجتمعات حتى تلك التي لعبت الفلسفة دورها طليعياً في ثوراتها وتحولاتها التاريخية الكبرى في العصر الحديث، على الرغم من أن الفكر الإنساني النظري قد قطع شوطاً كبيراً في استعادة اعتباره في المجتمعات المشار إليها وبالأخص الفلسفة.

وقد انعكس ذلك على التعليم الجامعي النظامي المرتبط بالجامعات وغير النظامي، إذ توجد في الولايات المتحدة الأمريكية ألف ومائتان وثلاث وثلاثون كلية تدرس الفلسفة وتغطي كافة المناطق الأمريكية بنسب متقاربة وملفته لحجم السكان وخارطة الجامعات.^(٢) كذا توجد مئة وخمس وثلاثون كلية عامة للفلسفة في انحاء الولايات المتحدة وبنسب متقاربة أيضاً في أهم المدن الأمريكية.

وفي السودان توجد ممانعات بعضها سكوتي والآخر جهير ويمكن تمييز ثلاث طبقات في إطار ما هو سائد من أصوات:

(١) المصدر السابق، ص ١١.

(٢) راجع موقع: جمهورية السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mohe.gov.sd.

الأولى: وهي صادرة أساساً من سماعيات عن الفلسفة وتجهل ما بلغته في عالم اليوم، ويمكن وضعها في دائرة الظن والمخاوف الموروثة الانطباعية المنشأ.

الثانية: وهي لا تقف في حدود الموقف العابر والانطباعي وعلى الرغم من سطحيتهما فهي ذات أساس إقصائي نفعي، ترى في الفلسفة علم تجريبياً لا فائدة منه ولا نفع للمجتمع من تحصيله وتفتقد هذه الطبقة إلى العمق.

الثالثة: وتنطلق من أن الفلسفة ضالة ومفسدة للإيمان وعقيدة الأمة، ونظرتها متحفية تعود بأحكامها على الفلسفة أما إلى التكفير أو التفسيق والتبديع^(١). ويتجاوز الإقصاء هنا حدوده إلى الاجتثاث والمناهضة.

و بناء على ما تقدم يحسن بنا الوقوف إزاء هذه الطبقات:

١- عن جدوى الفلسفة وتجريدها:

بطبيعة الحال فإن الفلسفة علم شمولي باحث عن الحقائق الكلية وليس عن الظواهر الشينية والطبيعية الجزئية الملموسة التي يتم تجاوزها إلى ما ورائها، وهنا تكمن سبات الفلسفة النظرية أو المثالية والمتعالية.

وهكذا فهي تنتمي لدائرة علوم الثقافة وليس إلى دائرة العلوم التطبيقية. وتمتاز علوم الثقافة بانها تنطوي معرفياً على غاية الفهم وليس التفسير كما هو شأن العلوم الطبيعية. فالتخصصات التي تعرف بالسوسيوثقافية Socio-Cultural أو الإنسانيات والاجتماعيات هي مجالات تتصل بحياة الإنسان بالفرد والجماعة وتقابلها موضوعات حية وليست شيئية.

فالتخصصات السوسيوثقافية هي مجالات تكوين رأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن إنتاجيتها وحصيلتها الواقعية ليست فورية وإنما بعيدة المدى وذات إنتاج طويل الأمد.

ومن هنا فإن تراكماتها تتصف بقابلية الاستثمار الطويل والأبعد المتصل بالبناء الإجمالي للمجتمعات وصناعة نسيجها ومقوماتها الحياتية، وتتصل بباقي العلوم بشكل ما أو بآخر. وأياً يكن كما يقول «ادموند هسرل»: (لا يوجد توازي فعلي ونهائي بين العلوم بل هناك توازي

(١) انظر في الشبكة الدولية: Philosophy Colleges.com وكذا: Popular Philosophy cites.

صوري بينها ينطلق من ماهية كل علم، ففي كل علم درجة أساسية وضرورية للوصف ودرجة عليا للتفسير^(١).

ولذا فنحن ندرس التاريخ والفن والفلسفة والمذاهب، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والسيكولوجي انطلاقاً من المنظور العلمي ذي الأفق الواسع ومن المنظور المعرفي والثقافي لتأكيد الاستمرارية وتجديد التجربة الحضارية وانعاش قوى الخلق الروحية للفرد والجماعة. وفضلاً عما ذكرناه، فإن الفلسفة لم تعد علماً ثقافياً ذا مردود بعيد الأمد، بل أصبحت علماً حيوياً للممارسة العملية، وعلى الأخص في المهن والعلوم الماسة بالبقاء الإنساني أو في تحسينه، فلا بد من فهم فلسفي للقيم المهنية وأخلاقيات المهنة في العديد من مجالات العلوم كالطب والتقنيات الحيوية والخدمات والبيئة... إلخ.

فتمتة مشكلات لا سابق لها تحتم على مختلف الثقافات الاقبال على حلها برؤى فلسفية لمشاهد التطور العلمي والثقافي. وفي السودان حيث تلتقي مشكلات التخلف الامية التي تربو ٣٧% من السكان مع ما تخلفه مشكلات الحداثة والتطور، تزداد أهمية الحراك الفلسفي المعرفي. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت ادخال مادة الدراسات السودانية في الجامعات كمادة الزامية وجزء من متطلبات الدراسة، فإن وضع قاعدة تتأسس عيها الثقافة الوطنية في المجال الأكاديمي ينبغي إرساؤها بإعطاء الفلسفة نصيبها بدءاً من المدارس الثانوية بعد أن افتقدتها منذ أن عرف السودان نظام التعليم الحديث.

وجدير بالذكر أن مثل هذا التطور قد قطع شوطاً في الأقطار العربية كافة على وجه التقريب ومنها دول حديثة النشأة أسهم السودان بدور ريادي في بناء نظامها التعليمي. كما أن الأقطار المشار إليها وهي ذات نظم سياسية مختلفة قد استعانت بمناهج تدريس غيرها من تلك التي سبقتها في خبراتها في القطاع الفلسفي دون أي اعتبار لطبيعة الأنظمة التي استفادت من نظمها التعليمية.

وبالنتيجة فإن الإحساس الذي يلف قطاعات واسعة في السودان بأهمية التوعية الوطنية بجذور قضايا البلاد بتوسيع مدارك الأجيال الصاعدة، نلتقي مع مقاصد تدريس الفلسفة

(١) د. بكري خليل: حوار جريدة الصحافة، مرجع سابق، ٢٠٠٨/٣/١١.

وتنمية شعورهم باستقلال ذواتهم وترشيدها والتوجه نحو الفكر وإدخال مناهجه وتياراته في واقع أوسع القطاعات الاجتماعية التي يمثلها الطلاب.

وهكذا فإن مسار التعليم الذي فرضه الارتقاء في السلم الاجتماعي وفقاً على حاجات البناء الإداري والسياسي للدولة الوطنية بحيث تلازمت قضايا السلطة السياسية باحتكار المعرفة وميكانيزمات توزيعها على الأفراد، يفترض التحول نحو بناء الأسس العقلانية والاتساق مع المشروع المجتمعي للعلم وتكامل فروعهِ وتخصصاته وفي المقدمة منها الفلسفة دون تحيزات تبعدها عن صياغة منظومة فكرية أو ثقافية معاصرة في السودان^(١).

٢- مسألة التواجه بين الدين والفلسفة:

كثيراً ما وضعت العلاقة بين الدين والفلسفة في سياق صراعي حول نوعية الأفكار التي ينادي كل طرف منهما، بينما يتمثل الخلاف الحقيقية في منهج التفكير الفلسفي المتسائل والنقدي، ذلك أن الدين يعتمد منهجاً إيمانياً قائماً على الاعتقاد والتسليم أي بالوجدان والعاطفة فيما الفلسفة تخضع قضاياها للعقل في الغالب.^(٢)

لذا يلاحظ أن الخط العام لمسألة الصراع بين السلطات المعرفية ومن بينها الفلسفية والدينية كان يجري في إطار اجتماعي وتاريخي. ولم يحدث التواجه بين الفلسفة والدين بمعزل عن مجمل مشكلات التطور.

فمع ذلك نجد أنواعاً متعددة من الموضوعات المتناظرة التي أحدثت تفاعلات وتأثيرات متبادلة بين الأصول الدينية والفلسفية وأفرزت نتاجات مشتركة أحياناً. فهناك فلسفات دينية وأديان فلسفية، وتصوف فلسفي إلى جانب اللاهوت بأساليبه وأدلته العقلية في الدفاع عن العقيدة الدينية.

ومن تلك المعطيات يرى «برتراندرسل» Bertrand Russell (١٨٧٢ - ١٩٧٠) أن الفلسفة تتوسط اللاهوت والعلم. فهي كأول تتألف من التأملات، والثاني في لجوئه إلى العقل الإنساني

(١) آدموند هوسرل، أزمة العلوم الأوروبية والفينومينولوجيا الترانسدنتالية، ط ١، ترجمة د. إسمايل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) راجع، جلال التليلي، تدريس الفلسفة في السوسولوجيا بين الأستمولوجيا التطبيقية وفلسفة العلم التاريخية، في المجلة التونسية للدراسات الفلسفية السنة الثامنة والتاسع عشر، عدد ٣٢/٣٣، تونس، ٢٠٠٣،

أكثر من سلطة التقاليد أو قوة الوحي. وفي هذا الموقع تكون الفلسفة أشبه بما يسمى «الأرض الحرام في ساحات الحروب» no man's land يجري الرمي عليها من الجانبين الآخرين المتقاتلين^(١).

فإذا كان مدار الدين هو المصير الإنساني المتجاوز للديوي إلى الأخروي، فإن مدار الفلسفة هو تحسين الوضع الإنساني واستهداف كماله، ولذلك فلكل منهما منطقة ومنهجه الخاص. وكل ما يمكن أن يفضي إليه الجدال الثنائي لا يعني بالضرورة الصراع بينهما وإنما ما يمكن أن يؤدي إليه الاختلاف باحتمالاته التي تتوقف على إدارة التداول والتعاطي ومستويات التوافق والتباين.

فالمطروح في مواجهة إشكاليات العصر هو مواقف التصورات والأيدولوجيات الدينية والفلسفية والمدارس والتيارات المعبرة عن أي منهما، وليس المواجهة بين الفلسفة والدين بالطلق لاسيما في مستجدات ليست منتمية للمجالات التي تحسب في العادة على الصراعات القديمة بين الفلسفة والدين تاريخياً.

فتلك الإشكاليات المستجدة ليست مؤلفة في الشكل والمضمون بل لم تقدم فيها إجابات نهائية وفاصلة لها. ومن هنا لم تعد صفة المواجهة التقليدية راجحة بين الدين والفلسفة في أمور لم يصل إلى حل حولها أي من الدين والفلسفة.

فلو فحصنا طبيعة الخصومات الفكرية في عالم اليوم لوجدنا أن مجال المذاهب والأيدولوجيات المتقاربة ذاخر بالصراعات البينية التناحرية أكثر من المجالات المتباعدة عن بعضها عقائدياً أو فكرياً. فليس من الضروري أن يقع نزاع محتم بين الدين والفلسفة كلما جد جديد، إذ كثيراً ما نجد أن كليهما كان ضحية لسلطة خارجية عنهما.^(٢)

فمثلاً نجد انه بالرغم من التباين الفلسفي بين ابن رشد (١١٢٦ م - ١١٩٨ م) والموقف الكلامي للغزالي (١٠٥٧م - ١١١١م) فإن حظهما في النهاية كان مصادرة واحراق كتبهما، كما ترسم الصورة ذاتها فيما يتصل بمواقف أعلام الفقه والعلوم الإسلامية، مثل ابن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ) وابن تيمية (١٢٦٢م - ١٣٢٧م) وابن حزم (٩٩٣م - ١٠٦٣م) والفخري الرازي (٥٢٨هـ -

(١) للمزيد: انظر، د. فؤاد زكريا، الفلسفة والدين في المجتمع العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٧٦) مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥/٦، ص ٩٢-٩٣.

(2) Bertrand Russell, History of Western Philosophy, Routledge, London, N.Y., 1996, P.1.

٦٠٦هـ) الذين واجهوا الاضطهاد والتنكيل والأبعاد على الرغم من صلاحهم ومركزهم المرموق في تاريخ الإسلام الفكري والديني^(١).

وما نريد الإشارة إليه هو أن ثنائية الاستقطاب الحدي الديني - الفلسفي قد اتهمت في صورتها التاريخية بعد أن اتسع المجال العام في هذا العصر ليشمل تيارات وأنظمة فكرية وفرقاء متنوعين وخرجت الأفكار والنخب من مجالس الولاة وبلاطات الملوك والسلاطين وحلقات العلم المقلدة إلى رحاب اجتماعي ومجتمعي واتصالي مترامي الأطراف لم يعرفه عصر ما قبل الصناعة.

وأصبح لكل من الدين والفلسفة فضاءات كبيرة للإضافة والمقاربات على قاعدة الانفتاح والتسامح والتعدد والاختلاف كما صار كلاهما في مواجهة تحديات العصر وتبعاته بدلاً من المجابهة والمناطحة بينهما، وأصبحت هذه الجدلية تسير نحو ما يسميها أحد المفكرين العرب «إبراز الإشكاليات وإثارة حوار جدلي بين التاريخ والثقافة»^(٢).

وإذا كانت مظاهر البعد النزاعي بين الدين والفلسفة متجلية أكثر من غيرها في الجانب السياسي والأيدولوجي في السودان والعالم الإسلامي، فإن الذاكرة السلفية ما زالت تقف على أرضية التشنيع ووضم الاختلاف في الرأي بالفضائح والانحراف لتستعيد شريط معاركها القديمة على الرغم من فوات أوانها وزوال مبررات صداماتها.

وعليه فسوف نقف أمام ثلاثة أسباب جوهرية تدحض الطعون التي وجهت للفلسفة في تراثنا القديم في الماضي، والتي لم تعد موضوعياً أمراً يهم المقومات الفلسفية المعاصرة:

١- لقد كان جُل الطعون في الفلسفة وتفسيرها نابغاً عن تأويل البحث الميتافيزيقي في الفلسفة ورميه بالزندقة والكفر دون سواه من المباحث الفلسفية الأخرى. فلم تكن تلك الأحكام تنطبق حتى في الماضي على أقسام فلسفية أخرى والتي تم إقرارها وإدماجها في المجال المعرفي والعلمي الإسلامي في تلك الأزمان بنسب متفاوتة وبحسب تمثل الحضارة العربية الإسلامية لها، مثل الأخلاق والنفس والطبيعة والمنطق. كما أن

(١) راجع، د. حسن الفاتح قريب الله، الصراع الفكري حول الفلسفة، مرجع سابق، ص ٤٠-٥٤.
 (٢) انظر ترجمات ابن حنبل والغزالي، وابن تيمية وابن حزم وابن رشد في د. عبد المنعم الحفني الموسوعة الفلسفية، ط ١، دار ابن زيدون، (مكتبة مدبولي) بيروت، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، ص ١٣، ٢٩٥-٢٩٦، ١٢، ١٣، ١٦-١٥، على التوالي.

قسماً من هذه المباحث أما قد أهمل أو استبعد مثل السياسة والفن والجمال، لذا لا يمكن القول بأنه قد تمت مناهضة تامة للفلسفة في تراثنا القديم خاصة في عهود الإزدهار.

٢- أن صورة المجالات الفلسفية المعاصرة قد تغيرت عما كان عليه في الماضي بشكل يكاد يكون جذرياً، إذ أن مبحث الميتافيزيقا لم يعد يعني سوى القضايا التي لا يمكن اخضاعها لمناهج العلوم فضلاً عن أن الميتافيزيقا لم يصبح شاغلها الرئيسي هو البحث في الماورائيات وإنما البحث في الإجابة على سؤال الطبيعة النهائية للواقع ومشكلات علاقتها بالنقد المعرفي والانطولوجي على ضوء حقائق العصر والعلم الحديث أي النظر في الصورة الكلية للوجود على ضوء النتائج المعرفية التي تمخضت عن ثورات العصر وإنجازاته العلمية والفكرية.^(١)

٣- أن الفلسفة في واقعها الحالي قد نزعَت جلباب الأنساق الفلسفية والمذهبية المتكاملة في تفسير قضايا الإنسان والمجتمع والكون، ولم تعد تطرح اليقينيّات التي دارت المعارك الفلسفية والفكرية في التاريخ بل عادت إدراجها إلى الحكمة المرسلّة كتيار نقدي يهتم بآليات التفكير وإنتاج المعنى، فلم تعد محاورها الرئيسية هي مضمون الاتجاهات الفكرية والتدليل على تحديد صوابها من خطئها.

واستناداً لهذه المعطيات فإن موضوعه الصدام بين الفلسفة والدين في حاجة إلى قدر من التحديد والتدقيق في مدلولاتها حتى تتسق مع مجرى ومستوى واقعها إذ أن رحي الصراعات الأساسية تدور على أشدها في قطاعات ليست الفلسفة طرفاً فيها.

٢- الدرس الفلسفي وفرص العمل:

تكشف الخلفية التي أوضحناها عن علاقة التعليم بالدولة الوطنية والخدمة العامة عن أصول المشكلات التي تواجه المشروع المجتمعي للعلم وعلاقة فرص العمل بالتخصصات المختلفة بناء على ما تقدمه وظائفهم وحرفهم من مردود مادي مباشر.

ولما كانت الفلسفة من الإنسانيّات التي لا مهنة مباشرة ومحددة لها في سوق العمل المتخصص، فإن السؤال عن مشكلات التوظيف يلاحق الدارسين للفلسفة بمعدل يفوق غيرهم من دارس التخصصات الإنسانية.

(١) هشام جميط، أزمة الثقافة الإسلامية، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

وإذا تتبعنا تاريخ التعليم في السودان فإن تدريس العلوم التطبيقية قد تأخر بكثير عن العلوم الإنسانية فقد أنشئت مدرسة الطب عام ١٩٢٤ ومدرستا العلوم والهندسة عام ١٩٣٩ أي بعد قيام كلية غردون التذكارية بحوالي أكثر من عشرين سنة من تأسيسها للدولى وحوالي أربعين سنة للثانية بينما تأخر في ذلك تدريس الصنائع والمهن التقنية حوالي الثلاثين عاماً^(١)، لكنها بدأت تتقدم نسبياً على نظيرتها فيما بعد.

وجرى استيعاب خريجي الفروع الإنسانية في مهنة التدريس كاللغات والآداب والتاريخ والجغرافيا والفنون الجميلة سواء في كليات التربية أو التخصصات الأخرى أو معاهد المعلمين. أما خريجو الفلسفة فلم تتاح لهم فرصاً مماثلة بالنظر لعامل التخصص الذي لا يستوعب إلا التدريسين من التخصصات التي تستوعب خريجها للتدريس في المدارس الثانوية بشكل عام وبدرجة أقل لحملة الشهادات العليا في الجامعات وتلك العقبة تواجه طلاب الفلسفة في كثير من دول العالم النامي حيث يستوعبون في مهن مختلفة يتنافس عليها خريجو التخصصات الأخرى.

ولتلافي مثل هذه الاختناقات توجد بعض المعالجات في كليات العلوم الإنسانية فنجد أن جامعة الخرطوم تمنح شهادة البكالوريوس في كلية الآداب لتخصصين اثنين بما في ذلك تخصص الفلسفة، ومع أهمية مثل هذا الاجراء فإنه بلا شك يكون على حساب التخصصات الدقيقة وهذا ينطبق على نصيب الفلسفة أو تخصص آخر من توفير مستلزمات التخصص زمنياً وأكاديمياً فمثل هذه المعالجة من شأنها أن تزلزل بعض مشكلات العمل ولكنها لا تصب في اتجاهات مبتغانا في نشر الدرس الفلسفي وتعميمه.

ويبقى ذلك الموضوع موقوفاً على وضع التخطيط العلمي والثقافي الذي هو مسؤولية الدولة ومؤسسات التعليم بالدرجة الأولى. فقد تم تشخيص ذلك الدور في مختلف المناقشات التي طالت موضوعنا. ففي دراسة اعدت لليونسكو عن الفلسفة في شرق إفريقيا ومستقبل البحث الفلسفي في إفريقيا، يرى «ه. اودرا اروكا» H. Odera Oruka، يقول المذكور وهو رئيس الجمعية الفلسفية الكينية ونائب رئيس المجلس الفلسفي لعموم إفريقيا، أن «السلطات الجامعية نفسها تهتم بالدروس ذات القيمة الاقتصادية والعلمية أو الاجتماعية، لذا فإن مواد

(1) Malcolm Clark, The Need to Question, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs New Jersey, 1973, p.p. 96-118.

كالفيزياء أو الاقتصاد أو القانون تلمي مثل هذه الحاجات. أما الفلسفة فلا تملك مثل تلك القيم، لانها تبدو ترفاً أكاديمياً وذهنياً لا تستطيع الدول النامية أن تتحمل كلفتها»^(١).

وبالطبع فإن النزوع الواضح لرسملة وخصصة التعليم العالي في السودان ومشكلات الموارد المنعكسة عن الأوضاع الاقتصادية الوطنية عموماً، تعزز القصور في عملية تطوير واقع الدرس الفلسفي في السودان في مختلف قطاعات التعليم المدرسي والجامعي^(٢).

وهكذا فإن حقائق التوسع في المجال الجامعي الذي لا يقابله جديد في تخصص الفلسفة يعني فقدان توازن التخطيط الأكاديمي لاسيما وأن الطريق يظل مقفولاً أمام الفلسفة في المدارس الثانوية أي انسداد دروب التوظيف في مجال التدريس الذي يعد الأكبر في استيعاب خريجي العديد من تخصصات الإنسانيات.

ومما يجدر ذكره أن تذبذب معدلات القبول في تخصص الفلسفة قد يؤدي إلى مزيد من الانكماش لأسباب تتعلق بالرغبات والتي بدورها تتوقف على فرص العمل.

وبجلاء توضح لنا تجربة الأردن في منتصف السبعينات من القرن العشرين هذا الأمر. فبعد إلغاء تدريس مادة الفلسفة في التوجيهي الأردني لم يعد هناك مجال للعمل في حقل التدريس لحملة البكالوريوس وعلى أثره توقفت الجامعة الأردنية التي كانت الجامعة الوحيدة التي تقوم بتدريس الفلسفة عن منح درجة البكالوريوس واقتصرت التخصص في الفلسفة على التخصص الفرعي.

وكنتيجة لهذا الوضع أصبح الإقبال على مستوى الدراسات العليا في الفلسفة أفضل منه على مستوى البكالوريوس لان فرص عمل حملة الدكتوراة في الفلسفة ظل متاحاً واصبحت أفضل من فرص حملة الدرجات الأخرى في التخصص نفسه، كما أن قسم التخصص في الفلسفة أصبح يضاهي بل يفوق في بعض الحالات الأقسام الأخرى في الجامعة^(٣).

(١) كما ينطبق ذلك على أقسام كلية غردون (جامعة الخرطوم لاحقاً) الذي تعود نواته إلى مدرسة الخرطوم الفنية والتجارية التي تأسست عام ١٩٠٢، تم افتتاح مدرسة الأشعة بعدها بثلاثين سنة عام ١٩٣٢. للمزيد راجع موقع الجامعة www.sustech.edu.

(2) Unesco, Teaching and Research in Philosophy: Africa, op.cit., P. 169-170.

(٣) في فبراير ٢٠١٣ بلغت الجامعات الأهلية والكليات التقنية الأهلية ٢٧ بما يقل عن الجامعات الحكومية قليلاً وما زال القطاع التعليمي الخاص في توسع مستمر.

ويعود ربط التعليم بالتوظيف في السودان إلى المرحلة الاستعمارية إذ كانت المهمة الرئيسية للمدارس العليا هي العمل على تدريب طلابها للالتحاق بالوظائف الحكومية. فقد كانت مدارس الآداب والعلوم والهندسة تحت إشراف مصلحة المعارف ومدرسة الزراعة تحت إشراف مصلحة الزراعة بينما كانت مدرسة الطب البيطري خاضعة لإشراف مصلحة البيطرة. وهكذا كانت كل مدرسة من المدارس العليا في كلية غردون تقع تحت إشراف إحدى المصالح الحكومية.^(١)

غير أن خلافاً آخر لا يقل فداحة عن ربط المعرفة وسياسات التعليم بشروط الترخيم في دوائر الدولة بكل ما يعنيه ذلك من قيود على الأبعاد العلمية والثقافية، يقف وراء مناهج التخطيط التعليمي في أساسه.

فقد قامت الجامعة وتصورات التعليم العالي مصطبغة بمنعرجات التطور السياسي والاقتصادي في القرن العشرين، ومتصلة بالنظرة الطبقيّة السلطوية التي شكلت بنيت التعليم منذ الحكم الثنائي (١٨٩٨-١٩٥٦) والتي تكاثرت آفاتها بمرور الزمن. فقد ترسّمت خطى «كرومر»^(٢) الذي كان يتحاشي نمو الوعي الوطني، فوجه توظيف التعليم لتدريب السودانيين لشغل المواقع الحكومية الصغرى وتفادي نوعية التعليم التي أدت إلى الصحوة الوطنية في مصر والهند إذ أشار إلى «أن الخطأ الجسيم في تعليم الفقراء هو أنه كان إلى حد كبير تعليماً نظرياً» و«أن على التعليم أن يكون تعليماً مهنيّاً صناعياً: أكثر من التعليم النظري الذي يدعو للتفكير والاستنتاج»^(٣).

وأدت هذه النظرة إلى عدم استقرار النظم التعليمية وتكييفها بحسب الظروف السياسية والتقلبات الاقتصادية.

(١) د. عادل ضاهر، وضع الفلسفة في الأردن، في: تدريس الفلسفة و البحث الفلسفي في الوطن العربي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٨٦-١٨٩.

(٢) محمد عمر بشير، تطوّر التعليم في السودان، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٣) اللورد كرومر (1841-1917) Earl of Cromer هو ايفلنج بيرنج الذي أصبح ايرل لمنطقة كرومر التي ولد فيها. وهو ضابط مدفعية عمل في مجلس الملكة فيكتوريا في الهند كمستشار مالي. كما عمل مندوباً لبريطانيا في مصر لمدة أربعة وعشرين عاماً و كان عملياً حاكماً على مصر التي كانت طرفاً في الحكم الثنائي للسودان (١٨٩٨-١٩٥٦) و استخدم نفوذه الكبير في مصر و السودان حتى استقالته عام ١٩٠٧.

راجع: A.W.Palmer, A Dictionary of Modern History 1789-1945, Penguin Books, 1965,

فقد وظفت الدولة «المخدم الأكبر» نظام التعليم في تشكيل وتوجيه التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى أصبح التعليم ظلاً تابعاً لاتجاهات وسياسات الدولة. وتجلى ذلك في السودان منذ فترة مبكرة من الحكم الاستعماري. وتتوافر أدلة عديدة على ما نقول. فعلى سبيل المثال، تم إلغاء مدرسة الإدارة في كلية غردون عام ١٩٢٦ بعد اعتماد حكومة السودان نظام الإدارة الأهلية عام ١٩٢١ بعد أن كانت قد تأسست عام ١٩١٩، وظل النظام التعليمي عرضة لتعديلات مستمرة وفقاً للظروف السياسية فتم تعليق الوظائف أو خفضها تبعاً لها، وخضع تطور التعليم كلياً إلى سياسة الحكم غير المباشر بعد عام ١٩٢١.^(١)

وخصيلة لهذه السياسات التي اربكت مفاصل التعليم، وأدت إلى مشاكل مثل إضراب طلاب كلية غردون عام ١٩٣٢، اعترفت الحكومة باخطاء نظام التعليم، وأقرت بأن أهم أخطائه يتمثل في الأساليب التي تلزم الطلبة بالحفظ والترديد ونظم الامتحان التي تشجع على ذلك والتي أدخلت في روع الطالب بأن الهدف من التعليم هو الحصول على وظيفة.^(٢)

و في ذلك التشوة الجيني يكمن الخلل الذي فت من عضد الإفادة من العلوم الإنسانية كعامل معرفي حاسم في التقدم وأصبحت الفلسفة في ذيل قائمة تلك العلوم ومؤخرة المستفيدين من كل التوسعات التي شهدتها التعليم في مستواه العام والعالي.

و هكذا فإن التضييق على مساحة الدرس والمعارف الفلسفية هو موروث ممتد يدخل في صميم تفكير صناع القرار في السودان الأمر الذي ينبغي تصحيحه بكل الوسائل المتاحة.

وأياً تكن العوائق التي حالت دون توسع وتقدم الدرس الفلسفي فإن اتخاذ غياب المهن المناظرة للفلسفة كثيراً ما يشكل ضغوطاً نفسية على الطلاب وحجة دائمة لعدم إفساح المجال أمامها.

أن هذه الحجة بلا شك تبدو واقعية ومقبولة للوهلة الأولى على الرغم من أنها تنطبق على كثير من التخصصات التي لا تجد مجالاً في العمل سوى تدريس موادها في المدارس أو الجامعات، وهو أمر تفتقده الفلسفة دون أن ينتقص ذلك من الفلسفة في حد ذاتها.

لكن تلك الحجة مردود عليها في الأصل لما تتميز به مباحث الفلسفة من تنوع يمنحها انسيابية معرفية تجعلها متوائمة مع قطاعات واسعة يمكن العمل فيها. فقد شق خريجو الفلسفة

(١) محمد عمر بشير المصدر السابق، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

طريقهم نحو شغل مواقعهم في العديد من القطاعات بنجاح سواء في السودان أو في كل انحاء العالم^(١)، ذلك أن الفلسفة تؤهل المشتغلين بها لميادين معرفية متعددة.

وتكفي الإشارة إلى أن نسبة مقدره من الباحثين والنقاد والإعلاميين والديبلوماسيين والأدباء والشعراء وشاغلي الوظائف الدواوينية هم أساساً مختصون في الفلسفة، فضلاً عن أن صفوة المفكرين والمبدعين في السودان والوطن العربي هم مختصون في الفلسفة وقد وضع بعضهم بصمات في مجالات أخرى، كما أصبح بعض هؤلاء في عداد الرموز التي ارتفعت بالثقافة العربية إلى مدار العالمية ونيل ارفع الجوائز الدولية تقديراً لإبداعاتهم^(*).

رابعاً: ممكنات الدرس الفلسفي في السودان

يحسن التنويه بأن الحديث عن تعميم الدرس الفلسفي لا تحركه مجارة التوسع الكمي في التعليم العالي كما لا يقصد به مجرد التوجه نحو دراسة الفلسفة في التعليم العام مع أهمية كل ذلك في زيادة فرص الفلسفة وتشجيع الإقبال عليها.

فمراجعة مثل هذا الوضع حاجة أكاديمية لتأسيس التخصصات العلمية واستكمال لهرمية المعارف بصورة متدرجة من الأدنى إلى الأعلى، من القاعدة التعليمية الاوسع إلى المراتب الرأسية الأضيق كحالة منهجية في عملية التلقي والتطور العلمي وتعميد الطريق نحو المجتمع.

كما أن انحسار نفوذ الدولة الثقافي والاجتماعي أما بتوسيع التعليم الخاص أو بسيطرة النزعة التجارية التي ترسمل عملياً مؤسسات الدولة التعليمية، يؤدي إلى ازدياد الفجوة الثقافية والاجتماعية بين فئات المجتمع^(٢)، هو مدعاة لإصلاح تربوي تعليمي وطني يمثل احتلال الدرس الفلسفي قلبه وسهم اتجاهاته لإنعاش المجتمع المدني بنفحات الفكر الفلسفي الذي يمتلك إمكانية لا تتوافر في سواه في عملية التنوير العقلي^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٢) نجيب محفوظ الذي نال جائزة نوبل في عام ١٩٨٧، وبعض الحاصلين على جوائز دولية أخرى.

(٣) انظر جريدة الصحافة السودانية ٢٠٠٩/١٢/١٥، مرجع سابق.

للمزيد، راجع: د. عزمي بشارة، المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٢٣.

(٣) د. بكري خليل، الوعي الذاتي وهوية السودان الثقافية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٧٢-

فالتابع الإنساني للفلسفة يجعلها مصدراً تكوينياً ومنهجياً مفتوحاً يمكن أن يتغذى منه مختلف الانساق الفكرية المختلفة والإفادة منها في ترتيب مجالاتها ومناظراتها اعتماداً على القواعد الموضوعية والأفانق الفلسفية، ذلك أن الخطاب الفلسفي يحمل لونا معرفياً من شأنه إكساب الأجناس الفكرية قوة الحججة والشمول في النظر وتزويدها بالحس المنطقي.

فالفلسفة تتجلى بوجهتها الجدلية والمتسائلة وقدرتها على التعديل والمراجعة، وهي سمات حفظت خاصيتها التجاوزية ورسخت انتقالها من الخصومة إلى التفاعل وتبادل الأفكار وتعايشها.

ويرى بعضهم أن الوعي الفلسفي العربي والعالم الثالثي عامة يريد أن يكون وعياً جديداً تتمثل انطلاقته من الوعي بتناقضات شمولية الفكر الغربي المهيمن منذ قرون في دعواه وطموحه، وفي نفس الوقت عدم قدرته على استيعاب عمق المشكلات المطروحة على إنسانية الزمن المعاصر. فتمتة حاجة لفحص التراث الفلسفي من جهة واكتساب القيمة الشمولية نظرياً لصياغة مشكلات العالم المعاصر التي لم تجد مكاناً مناسباً في إطار الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر^(١).

ففي السودان تبدو المهام النظرية للفلسفة امراً مرتبطاً بطبيعة مشكلات البناء الوطني التي تتطلب افقاً فكرياً يضع في حسابه هيمنة الوعي التقليدي في المجتمع الذي لا بد من تحويله نحو التجديد والحداثة باستيعاب المغامرة الإنسانية والفكرية والحفر في طبقات تاريخنا الثقافي واستخراج مكنوناته وتحريرها من ركام التخلف.

وهكذا نكون على وفاق مع شروط البقاء والتجدد في عالم يحتاج في حاضرة إلى الماضي وأقصاه إلى أدناه وإلى تبادل المعرفة والاتحاد في البحث والمقاصد نحو جعل الثروة الفكرية تراثاً لكل الأجيال والأمم بحسب أحد المثقفين السودانيين الذي كتب في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. فذلك ناتج عن الرغبة في معرفة النزوع إلى الاتصال الفكري مع الأمم الأخرى ومصاهرة الآراء وتوالدها إذ لا تستطيع أي قوة أن تقف في سبيل ذلك التيار^(٢).

(١) محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية، دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٦-٣٢.

(٢) راجع: محمد أحمد محبوب، الوطنية والدولة (مجلة الفجر - المجلد الأول - العدد الخامس عشر ١ يناير ١٩٣٥) في: نحو الغد، ط ١، قسم التأليف والنشر - جامعة الخرطوم، ١٩٧٠، ص ١٥٢.

فالجهد الفلسفي في التواصل الإنساني لا يدانيه أي جهد. فقد امتازت الفلسفة الحاضرة التاريخية للعلوم على سواها بانها نالت قصب السبق في مجاوزة الخرافة إلى التفكير العلمي والنظري قديماً ثم التمهيد للثورات الاجتماعية وصياغة مناهج التقدم العلمي حديثاً، بل أنها مثلت ابرز تدفقات الثقافة في ظل الحضارة العربية الإسلامية منذ القرن الثاني الهجري حتى عاجلتها موجات الغزو الخارجي وادخلتها إلى مرحلة الانقطاع والانحطاط.^(١)

وفي هذا العصر تتمخض عن الثورة العلمية والتقنية تحولات جذرية. فاجتماعياً تتعاضم قوى الثقافة، ويتسع اقتصاد الخدمات، وانتاجياً تقفز صناعة الأجهزة الدقيقة والسلع الثقافية، ومعرفياً أخذت حقول العلوم التجريبية والإنسانية تتقارب بما يبشر بظهور مجالات معرفية هجينة لا هي بالعلوم الصورية النظرية ولا هي بالعلوم الإخبارية والتطبيقية كعنوان عن لون مبتكر لحضارة المعرفة.

ذلك يعني أن النمو الذاتي والسباق العلمي والثقافي يفوق استيعاب هذه القفزات من الناحية الاجتماعية والإنسانية والقيمية مما يتطلب دوراً متعاضماً لإضفاء الطابع المفهومي على التطورات المتلاحقة والتي لا تعالجها زيادة المكون المادي لها.^(٢)

فمثل هذه المهمة لا تقع مسئوليتها على علم بمفرده، ولكنها بالقطع ترشح الفلسفة لدور ريادي متجدد بعد أن فككت اشتباكها مع ماضيها الذي جعل التأمل العقلي فضيلة الإنسان المكتنفي بذاته^(٣)، بل وصلت حد اعتبار الاعمال التي جزاؤها الأجرة صناعة تنزغ من الذهن كل نشاط وسمو^(٤)، وهذا التصور هو عكس ما تذهب إليه التصورات الحالية التي اتينا عليها في ربط الوظيفة المجتمعية للعلوم بمدى مردودها الاقتصادي وبالتالي استبعاد الفلسفة وتقييدها.

(١) ت.ج. ديور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبدهادي أبو ريدة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠١٣، ص ٤٥-٧٧.

(٢) انظر: أوليفر ليان، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مصطفى محمود محمد، سلسلة عالم المعرفة (٣٠١) الكويت مارس ٢٠٠٤، ص ٤٠.

(٣) أرسطو، الأخلاق، الباب الأول، فصل ١ - ١٠٩٩، عن د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها مطبوعات جامعة القاهرة فرع الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٣٤٩.

(٤) أرسطو، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ٢٨٩.

فالتحيز المعاصر يتمثل في حضور الفلسفة في جوف الواقع وفي لب ممارساته فقد أصبحت الفلسفة مثل شجرة وارفة متشعبة الفروع في حاضر العالم حتى غدى لاغلب العلوم فلسفة خاصة بكل منها. فهناك فلسفات الرياضيات والفيزياء وعلم الأحياء، والتربية، والقانون، والقيم، والدين، واللغة، والمنطق، والجغرافيا والبيئة والتاريخ والتنمية والاخلاق المهنية وغيرها، إلى جانب علاقتها بالهرمنيوطيقا (علم التأويل) واجتماعيات المعرفة، وعلم النفس المعرفي، والفلسفة الثقافية... إلخ.

بل أن الفلسفة قد دخلت دوائر علمية مثل السيميوطيقا (علم العلامات) التي تطرح في أساسها علاقات المعنى بالمحيط والوجود الإنساني، وامتدت إلى السيميوطيقا الخاصة في مجالات الرموز الإشارية وفي أنظمة الاتصالات وكذلك نظم البرمجة والمعلومات، بينما تتصل السيميوطيقا التطبيقية بمجال اللسانيات والدراسات اللغوية والأدبية.^(١)

وهكذا أصبح للفلسفة أطراف تخصصية واسعة تجعلها عملياً مروحة علمية تدور في عدة اتجاهات يتحرك فيها درسها نحو مجالات علمية تطبيقية ونظرية أخرى مما يجعل خفوت اضوائها في المؤسسات التعليمية في السودان بينة واضحة الدلالة على نواقص التخطيط الأكاديمي، وعلامة على ندرة الاستفادة منها في اثرات المقررات الدراسية والحياة الفكرية.

ومن ناحية ثانية فإن للفلسفة مجالاً واعداءً بالإبداع والإضافة والذي يتمثل في البحث والتقيب التراثي، ما زال ينتظر تفعيل القطاع العلمي الفلسفي للاهتمام من جهة بالدراسات ونتائج البحوث العلمية التاريخية والآثارية والانثربولوجية والنفسية والاجتماعية والروحية، واستخلاصها باتجاه التعرف على عناصرها الفلسفية واكتشاف بناها الثقافية والفكرية والروحية، لاسيما وأن للسودان عمقاً حضارياً تاريخياً وتنوعاً بشرياً من شأنه أن يكون معيناً لتأسيس اطر بحثية وحصيلة فلسفية في مجالات القيم والمعرفة والجمال والقانون والمعتقدات والقيم الثقافية.

فتلك المعالم جديدة بأن تضع حركة الوعي والثقافة على تماس مع حقائق الواقع وادراك الحكمة الشعبية والأعراف السائدة ادراكاً عقلياً وادماجها في معركة تحقيق الذات الذي يعد أساس كل تقدم للشعوب، وتصحيح المفاهيم التي نسجت من حول الأعراف والتقاليد والمعتقدات

(١) راجع جريدة الصحافة السودانية ١٥/١٢/٢٠٠٩، مرجع سابق.

وتفسيرها علمياً وتصنيفها في انساق تخدم خط تطوير فلسفة وطنية اجتماعية وسياسية وثقافية على غرار الإضافات التي استوعبها الدرس الفلسفي في المنطقة العربية وفي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتركز مفهوم الاستقلال الذاتي وإيجاد أرضية ثقافية فلسفية.^(١)

ومن شأن ذلك أن يغربل ويحلل ويقيم الفكر السوداني المعاصر ويوضح مبادئه بتصورات نظرية وبمناهج بحث علمية تعتمد أدوات فلسفة العلوم والاجتماع والمعرفة والاخلاق ومن ثم خلق ادبيات فلسفية تجيب على الأسئلة التي يطرحها الواقع والقضايا الفلسفية الحديثة والمعاصرة مما يحرك البحث والتأليف اللذان يصبان في إثراء واقع الفلسفة ويوفر مراجع الدرس الفلسفي في السودان والتي ما زالت محدودة سواء في الكتب المنهجية أو التثقيفية العامة.

فالاشتغال على إيجاد ثقافة فلسفية مكتوبة يوجه مجرى الوعي بقضايا الفلسفة وجهة نظرية إلى استيعاب قيمتها والاطلاع على نتاجات التفلسف السوداني، ينقله من حالة التلقي إلى الإضافة والإبداع ومن ثم تصحيح أوضاع الثقافة السودانية العالمة وإثراء الثقافة العاملة في جوانبها المفتوحة على الفلوكلور والتراث الشفاهي وفي كل هذا ما يسحب الثقافة الوطنية إلى فضاءات الانتظام والإفادة منها في مراجعة أحوال العلوم الإنسانية كلها في مؤسساتنا العلمية.

فالفلسفة وهي أم تلك العلوم التي يسميها البعض بعلوم الروح والعقل، إنما ترتبط بفهم الوجود الإنساني وتختلف عن العلوم التطبيقية التي تتوجه للمجال العملي، فمقاصدها ومحتواها يختصان ببناء الوعي الكلي ونقد وتأويل الأوضاع القائمة ومن ثم ترشيدها بإيجاد صياغة تركيبية للمعرفة العملية.^(٢)

ومن خلال ذلك الدور يصبح التفلسف قوة تنقية لاسقاطات ومفاهيم النزعة العلمية (Scientism) التي ترى في العلوم الطبيعية نموذجاً للدقة ومضماراً واحداً للعطاء والمنافع وخدمة المجتمع، الأمر الذي فرش أرضية لما يسمى بامبريالية العلوم التجريبية التي ما زالت تذر بقرنها في البلدان النامية بعد أن تلاشت تلك الاسقاطات المزهوة بانجازات العلم المادية حيناً من الدهر في البلاد المتقدمة.

(1) See: Claude Sumner, Assessment of Philosophical research in Africa: major themes and undercurrent of thought, in: Teaching and Research in Philosophy, Africa, op.cit., p151-157.

(٢) راجع للمزيد: محمد عثمان مكي، دعوة للتفلسف، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص ٢٩-٣٠.

أن إنجاز تكامل العلوم لا يتحقق في الواقع ما لم تقم العلوم الاجتماعية والإنسانية بتطوير ممارساتها وهذا أمر ممكن وأكثر احتمالاً من إنجاز مناظر في مجال العلوم التطبيقية في العالم النامي لأسباب موضوعية لا يتسنى شرحها في هذا المجال بقدر إنجازها في محركات الاستنباط من الواقع الإنساني والاجتماعي المتاح أكثر في مجال العلوم والتقانة الذي يتطلب موارد هائلة للبحث وتوفير مستلزمات الإنتاج والشروط التقنية التنافسية وغيرها.

وعلى الرغم من أحوالنا المعروفة فإن «الشوفينية العلمية» أن جاز التعبير تظهر «علموية مغالية» في مجتمعاتنا التي مازالت تغوص في التخلف العلمي، لتظهر لنا نظرة تقليدية ملفته للنظر ولا معنى لها بخصوص العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل والتعامل مع العلم بعقلية «الاسطوات» «الحرفيين الذين يجيدون آليات علومهم بمعزل عن مجمل المعرفة الإنسانية»^(١).

فإعلاء شأن العلوم التجريبية في البلدان النامية ومنها السودان لا يصدر في العادة عن تقويم موضوعي لها في مقابل العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإنما عن أصول السيكولوجيا الجماعية التي تهمل المعرفة النظرية على مر التاريخ خاصة عندما تتعرض تجارب الشعوب لاضطرابات وهزات سياسية واجتماعية، فتستجيب لها بالانصراف عن المعنى وعن الإيمان بدور الفكر والتشبث بأهداب المرامي النفعية وموازن المصالح الآتية.^(٢)

ومما لا شك فيه فإن مثل هذه الرؤى هي التي اثرت أكثر من غيرها على التطور العلمي في السودان إذ كان الإقبال على تخصصات العلوم التطبيقية لا يتم كثيراً بفعل الرغبات أو الاستعداد الذاتي وإنما خضوعاً لاسترضاء الطلب الاجتماعي والأسري الوجيه لنيل المواقع الأفضل مردوداً، والتي كانت محصورة في دراسة الطب حتى أكثر من العلوم الرياضية والهندسية والطبيعية الأخرى التي تدخل في بنية التطور الصناعي والإنتاجي ولها طاقتها الخاصة في دفع عوامل التنمية والتطور الإقتصادي.

ومن هنا نلاحظ أن المردود النوعي لدرس العلوم التطبيقية يقف في مستوى متواضع بل نادراً في مجالات إبداع الكشوف العلمية والمخترعات التقانية، لدرجة أن الطابع الخدمي للعلم يناظر باقي القطاعات الخدمية وليست الإنتاجية والتجديدية في مجرى النمو الهيكلي والعضوي للعلم والتقانة.

(١) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٢) جريدة الصحافة، ١٥/١٢/٢٠٠٩ المرجع السابق.

فالتدافع إلى تخصصات العلوم الصرفة يحيطه على الجانب الآخر ضعف القدرة الاستيعابية في سوق العمل الذي ينهمر عليه الاف الخريجين من الأطباء والمهندسين والمختصين في المعلوماتية والبرمجة، فنشأت على هامش هذه الظاهرة فوائض كاذبة في مجالات لا تعرف العطالة عالمياً مثل الطب البشري في بلد كالسودان يشكو من نقص مريع في الخدمات الطبية بينما ينحسر الاقبال على كليات ذات علاقة بالبنى التحتية المادية والبشرية ككليات الزراعة والتربية، في الوقت الذي ترتفع فيه العطالة في أوساط الشباب السوداني من ١٦,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٨,٨٪ عام ٢٠١٣ مما يشير إلى نقص نمو القطاعات الإنتاجية والتعليم التقني والمهني بحسب المسؤولين عن تنمية الموارد البشرية والعمل في السودان.^(١)

ونستنتج من سياق ذلك التضخم في العلوم الصرفة وما يوازيه من ضهور التخصصات الإنسانية والاجتماعية أن اضعاف الأخيرة لا يبرره عدم الحاجة أو وجود فوائض بالمعنى الكمي أو تشبع توظيفها الاجتماعي بقدر ما توجد أسباب أخرى تتصل بالنمو غير المتوازن لقطاعات التعليم ومجالات الخدمة نتيجة التحلل الهيكلي في التخطيط البشري وتجاهل الدراسات السوسيوثقافية، الجديرة بوضعها على طريق تفعيل البيئة الوطنية بالاستفادة من إمكاناتها في البناء والتطور، بدون زجها في معادلات السياسة الفوقية.

فالذي يحدث عندنا يشبه ما يوصف باصطناع سياسة جراحية .. يراد بها قص الزوائد في التخصصات النظرية وكأنها «زوائد دودية باتباع سياسية التضمير التدريجي» «فكل سياسة انكماشية أو تجميدية في التعليم في ظل الدفع المتزايد من قاعدة التعليم المتوسعة إنما يماثل إقامة سدود أمام مد هادر لير يفرغ في قنوات»^(٢)، إذ لابد من بناء توازن بين الثقافة العلمية والثقافة الإنسانية بدون مساس كما درجت مؤسسات العلم العريقة حد التفاصيل حتى عندما تركز على أياً منها. ففي «كيمبردج» في بريطانيا يتم التركيز على الدراسات العلمية بدون التقليل من الدراسات الإنسانية والاجتماعية، بينما في أكسفورد نجد طابع الدراسات الإنسانية غالباً بدون التقليل من الدراسات العلمية لذا نجد أن الدراسات الإنسانية والاجتماعية في الأولى قد برزت تاريخياً كما أن الدراسات العلمية الصرفة قد برزت في الثانية تاريخياً وهكذا كانت الساحتان

(١) نقلاً عن وزير تنمية الموارد البشرية والعمل اشراقه سيد محمود في ٢٨/٨/٢٠١٣، البطالة- في السودان، ٦١٥٣.

www.sudantribune.net

(٢) د. لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، د. ت، ص ١٢٨.

العلميتان متوازنتان في عطائهما بصورة أصبحت مضرّاً للمثل. كما أن حجم التدريسين لهذه التخصصات ظل متوازناً بنسب نوعية الدراسة وحجمها في هاتين الثقافتين.^(١)

وعلى هذا المنوال فإن تمثل الفلسفة بفاعلية في تصحيح واقعنا التربوي والتعليمي والثقافي يجسد ضماناً لا غنى عنها لدور الفكر في الإصلاح والحيلولة دون استغلال الخطابات الأيديولوجية الرسمية لقضايا التعليم في غايات سلطوية. فوضع الفلسفة في سياقها الطبيعي، يمكنها على تفعيل طاقاتها وتحقيق وعي حداثي لا تلتف عليه اية ممانعة أو تزوير.

فقد ظلت الأمم ذات التقاليد الراسخة في وضع المشروعات الثقافية حريصة على وضع محددات في فلسفتها التعليمية. ففي فرنسا مثلاً قاومت النخب الفرنسية إخضاع الدرس الفلسفي للإرادات المتصارعة في المجتمع الفرنسي بعد الثورة الفرنسية، بعد إقراره في عهد نابليون عام ١٨١٠ ثم إلغائه عام ١٨٥٣ حتى أنه بعد إعادته مجدداً عام ١٨٦٣ جرى تثبيت الدرس الفلسفي واعتبار أستاذ الفلسفة «موظفاً في خدمة النظام الأخلاقي».^(٢)

ثم تجددت المواقف المدافعة عن تعزيز الدرس الفلسفي بعد الثورة الطلابية الشهيرة عام ١٩٦٨ على أثر عرض وزير التربية الفرنسي عام ١٩٧٥ تدريس الفلسفة في آخر سنة من المرحلة الثانوية فاعتبر ذلك أنه تمهيش للفلسفة في كل مراحل الدراسة، وأن الفصل بين الأقسام العلمية والأدبية إجراء تعسفي يضع أفضل التلاميذ في المساق العلمي، فتم إعادة النظر في عرض الوزير وجرى الاستمرار في تدريس الفلسفة في كل المرحلة الثانية من الدراسة الثانوية بدل تدريسها في السنة النهائية فقط.^(٣)

وما أتينا عليه يفيدنا بأهمية الدور المرتجى لقوى الثقافة المجتمعية وحشدتها وراء الانتصار لحق المجتمع في التفلسف كأحد المخارج الفكرية لمشكلات السودان الثقافية وتجاوز الاستحكامات التي تمنع الدرس الفلسفي من الإنطلاق وتطوير شروط التعليم الفلسفي كأحد ضرورات الاستنارة وترقية الوعي الوطني للحيلولة دون إجمام متطلبات تحوله الكمي

(١) المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) محمد مصطفى القباج، إشكالية الممارسة الفلسفية تدريباً وإنتاجاً، في تدريس الفلسفة والبحث العلمي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.

(٣) حميد بن عزيزة، مكنات التفلسف اليوم، المجلة التونسية للدراسات الفلسفية، العدد ٣٣/٣٢، ٢٠٠٠. مرجع سابق، ص ١٣.

والكيفي تعليمياً بدعاوى ربحية تجارية عمياء تقفل أبواب العلم الفلسفي وفرص تغيير نوعية الحياة وتعديل أوضاعها نحو الاحسن، ودون أي تغليب قسري انتقائي بين أقسام العلوم بحسب مدخولاتها وما تدرها من مال. فتلك النظرات القصيرة المدى التي ترى الأشجار ولا ترى الغابة تفتقر إلى النظر البعيد لهذا الزمان الذي أصبحت فيه علاقات العلوم ببعضها أشبه بتفاهات ضمنية تأخذ فيها كل مرحلة تاريخية بمستويات من الفهم تتوارد في أعقاب بعضها البعض كتصورات متكاملة وكأنها صوراً فوتوغرافية تستنسخ نفس المشهد.^(١)

ففي ربط قضايا الفلسفة في السودان بأبعادها الديمقراطية والتربوية وتبني أوسع قطاعات الشعب لمغزاها الوطني، نوع من التصالح مع قوة الدفع الطوعي التمديني التي وسعت تاريخياً أوعية العلم في السودان ومناهضة تحجيمها. عندما تعبأت الحركة الوطنية وراء شعارات مؤتمر الخرجين التي ربطت بين العلم والانبعث الوطني. فما أشبه اليوم بالبارحة حين أصبح التعليم واجهة لساحة البناء الفعلي والذي تلوح من خلاله ممكنات الفعل المثابر للنخب وإطارات المجتمع المدني لجعل المعرفة العصرية وفي مقدمتها الدرس الفلسفي معتركاً لا بد من خوض غمار استحقاقاته اليوم قبل الغد.

(١) جيروم كيغان، الثقافات الثلاث، العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرون، ترجمة د. صديق محمد جوهر، سلسلة عالم المعرفة (٤٠٨)، الكويت يناير ٢٠١٤، ص ٢٩٩.